الأمم المتحدة

A/79/874

الجمعية العامة

Distr.: General
21 April 2025
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والسبعون

البند 16 (أ) من جدول الأعمال

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي: التجارة الدولية والتنمية

رسالة مؤرخة 17 نيسان/أبريل 2025 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه موقف الحكومة الصينية بشأن معارضتها لإساءة استخدام الولايات المتحدة للتعريفات الجمركية (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند 16 (أ) من جدول الأعمال.

(توقيع) **فو** كونغ
الممثل الدائم
والسفير فوق العادة والمفوض

020525 290425 25-06301 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة 17 نيسان/أبريل 2025 الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة

موقف الحكومة الصينية بشأن معارضتها لإساءة استخدام الولايات المتحدة للتعريفات الجمركية

في الآونة الأخيرة، فرضت الولايات المتحدة تعريفات جمركية على جميع شركائها التجاريين، بما في ذلك الصين، تحت ذرائع مختلفة. ويشكل هذا انتهاكا خطيرا للحقوق والمصالح المشروعة لجميع البلدان، وينتهك بشدة قواعد منظمة التجارة العالمية، ويقوِّض بشدة النظام التجاري المتعدد الأطراف القائم على القواعد، ويخل بشدة بالنظام الاقتصادي العالمي. وتدين الحكومة الصينية إدانة شديدة هذه الخطوة وتعارضها معارضة حازمة.

ومن خلال اتخاذ مثل هذا الإجراء، تتحدى الولايات المتحدة القوانين الأساسية للاقتصاد ومبادئ السوق، وتتجاهل النتائج المتوازنة التي تحققت من خلال المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، وتتغافل عن حقيقة أن الولايات المتحدة طالما استفادت بشكل كبير من التجارة الدولية، وتستخدم التعريفات الجمركية سلاحا لممارسة أقصى قدر من الضغط من أجل مصالح أنانية. ويشكل ذلك عملا نموذجيا من أعمال النزعة الانفرادية والسياسة الحمائية والتنمر الاقتصادي. وتحت ستار "المعاملة بالمثل" و "الإنصاف"، تلعب الولايات المتحدة لعبة صفرية النتيجة، سعيا في الأساس إلى تنفيذ سياسة "أمريكا أولا" ومفهوم "الاستثنائية الأمريكية". فهي تحاول استغلال التعريفات الجمركية لتخريب النظام الاقتصادي والتجاري الدولي القائم، ووضع مصالح الولايات المتحدة فوق الصالح العام للمجتمع الدولي، وتعزيز الأطماع الأمريكية في الهيمنة على حساب المصالح المشروعة لجميع البلدان. وسيواجه هذا الإجراء حتما معارضة واسعة النطاق من المجتمع الدولي.

والصين حضارة عريقة وأرض استقامة وصلاح. والشعب الصيني يُقدِّر الصدق وحسن النية. ونحن لا نثير المشاكل، ولا نخشاها. والضغط والتهديد ليسا الطريقة الصحيحة في التعامل مع الصين. وقد اتخذت الصين، وستواصل اتخاذ، تدابير حازمة لحماية سيادتها وأمنها ومصالحها الإنمائية. وينبغي أن تكون العلاقات الاقتصادية بين الصين والولايات المتحدة ذات طبيعة مفيدة للطرفين وتعود بالنفع عليهما. وينبغي للولايات المتحدة أن تساير التطلعات المشتركة لشعبي البلدين والعالم، وأن تتوقف عن استخدام التعريفات الجمركية كسلاح لقمع الصين اقتصاديا وأن تتوقف عن تقويض حقوق الشعب الصيني المشروعة في التنمية، مع مراعاة المصالح الأساسية للبلدين.

والصين، باعتبارها ثاني أكبر اقتصاد وثاني أكبر سوق للسلع الاستهلاكية، ملتزمة بالانفتاح بشكل أوسع على العالم، بغض النظر عن الكيفية التي يتغير بها الوضع الدولي. وسنواصل تعزيز الانفتاح بمعايير عالية. وسنعمل بشكل مطرد على توسيع الانفتاح المؤسسي في القواعد والأنظمة والإدارة والمعايير. وسنقوم بتنفيذ سياسات عالية المعايير لتحرير التجارة والاستثمار وتيسيرهما. وسنعمل على تشجيع بيئة أعمال من الطراز الأول تركز على السوق، وتستند إلى القانون، وتتمتع بطابع دولي. وسنتقاسم فرص التنمية لدينا مع العالم لتحقيق المنافع المتبادلة.

والعولمة الاقتصادية هي السبيل الوحيد لتقدم البشرية. فالنظام التجاري المتعدد الأطراف القائم على القواعد والمتمحور حول منظمة التجارة العالمية حاسم في تعزيز التجارة العالمية والنمو الاقتصادي والتنمية

المســتدامة. والانفتاح والتعاون يشــكلان اتجاها تاريخيا. والعالم لن يعود، ولا ينبغي له أن يعود، إلى العزلة المتبادلة أو التشرذم. ويطمح العالم كله إلى التعاون المربح للجميع. والتنمر الاقتصادي الذي يُحوِّل المخاطر إلى الآخرين سيؤدي في نهاية المطاف إلى نتائج عكسية. وجعل العولمة الاقتصادية أكثر انفتاحا وشمولا وتوازنا وزيادة فائدتها للجميع هي مسؤولية مشتركة تقع على عاتق المجتمع الدولي.

والتنمية حق غير قابل للتصرف لجميع البلدان، وليست امتيازا حصريا لقلة قليلة. وينبغي معالجة الشــؤون الدولية من خلال التشــاور، وينبغي أن تقرر جميع البلدان مســتقبل العالم. ولا يوجد رابحون في الحروب التجارية أو في حروب التعريفات الجمركية. فالنزعة الحمائية طريق مسدود. وينبغي أن تلتزم جميع البلدان بالمبادئ الداعية إلى إجراء المشاورات المستفيضة وتقديم المساهمات المشتركة وتبادل المنافع. وينبغي أن تمارس تعددية الأطراف الحقيقية، وأن تعارض بشــكل مشــترك جميع أشــكال النزعة الانفرادية والســياســة الحمائية، وأن تدافع عن النظام الدولي المتمحور حول الأمم المتحدة والنظام التجاري المتعدد الأطراف المتمحور حول منظمة التجارة العالمية. ونحن على ثقة بأن الغالبية العظمى من البلدان، الملتزمة بتحقيق الإنصاف والعدالة، ستقف على الجانب الصحيح من التاريخ وتتصرف بما يخدم مصالحها. فيجب على العالم أن يتبنى الإنصاف وأن يرفض نزعة الهيمنة!